مرصد المالية العامة

نيسان 2016

لمحة عامة

جدول المحتويات

الايرادات
صفحة 2-3

النفقات
صفحة 3

تطور الدين العام
صفحة 4

سجلت الإيرادات الحكومية ارتفاعاً ملحوظاً في الأشهر الأربعة الأولى من العام 2016 مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، بالرغم من بوادر التحسن الضئيلة في البيئة الاقتصادية المحلية وإستمرار الجمود لناحية الإصلاحات في السياسة العامة. يعود الإرتفاع المسجل في الإيرادات بنسبة 6 بالمائة (277 مليار ليرة) إلى زيادة الإيرادات الضريبية (160 مليار ليرة) والتي جاءت في فترة تعافي من الضغوط الإنكماشية[1] وظهور بوادر تحسن على صعيد القطاع العقاري؛ إضافةً إلى ذلك، زادت إيرادات الخزينة بقيمة 109 مليار ليرة، علماً أنها لا تعكس حقيقة الحركة الإقتصادية.

غير أن الزيادة في الإيرادات لم تكن كافية لتعويض الارتفاع الحاصل في النفقات نتيجة تنامي احتياجات القطاع العام والمدفوعات الإستثنائية. سجل **إجمالي الميزان المالي** عجزاً مقداره 2,462 مليار ليرة، بزيادة بنسبة 9 في المائة عن فترة كانون الثاني– نيسان من العام 2015، كما توسع العجز الأولي بقيمة 228 مليار ليرة من 145 ليرة (الجدول 1–أ). وبلغت الزيادة السنوية في الإنفاق 487 مليار ليرة وهي تعكس الزيادة في المخصصات والرواتب وملحقاتها، التحويلات إلى المستشفيات، تسديدات الفوائد والتحويلات إلى البلديات[2]. أما من ناحية الإيرادات، فقد ارتفعت بقيمة 277 ليرة إلى 5,012 مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان من العام 2016 مدعومةً بالإرتفاع الملحوظ في العائدات الضريبية وتحصيلات الخزينة.

بعد إستبعاد التحويل الإستثنائي الحاصل لصالح البلديات خلال فترة كانون الثاني– نيسان من العام 2016، يتراجع العجز المالي فعلياً بنسبة 17 في المائة على أساس سنوي إلى 1,870 مليار ليرة ليكون مماثلاً للعجز المسجل بقيمة 1,838 مليار ليرة المسجل خلال فترة كانون الثاني– نيسان من العام 2014، ما يشير إلى الاستقرار النسبي على صعيد الاقتصاد الحقيقي والحسابات المالية، نتيجة النمو الإقتصادي المتواضع والتشدد في الإنفاق. عليه، وبنتيجة إستثناء التحويل لصالح البلديات، يسجل الميزان الأولي فائضاً بقيمة 364 مليار ليرة (الجدول 1–ب)[3]، مقارنةً مع عجز بقيمة 145 مليار ليرة لفترة كانون الثاني– نيسان 2015 وفائض بقيمة 195 مليار ليرة للفترة الممتدة من كانون الثاني إلى نيسان 2014.

جدول 1– أ: ملخص المالية العامة

(مليار ل.ل.)	2015 ك2–نيسان	2016 ك2–نيسان	نسبة التغير 2015/2016
إجمالي ايرادات الموازنة والخزينة[1]	4,734	5,012	5.9%
إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها	**6,986**	**7,474**	**7.0%**
• *تسديد فوائد*	2,039	2,174	6.6%
• *تسديد أقساط القروض الميسرة*[1]	69	60	-12.9%
• *النفقات الأولية*[2]	4,879	5,240	7.4%
إجمالي العجز/الفائض	**(2,252)**	**(2,462)**	**9.3%**
العجز الأولي/الفائض الأولي	**(145)**	**(228)**	**57.7%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع

2 النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة)

[1] سجل التضخم السنوي (حسب مؤشر الأسعار المعد من قبل إدارة الإحصاء المركزي) -2.4 بالمائة مع نهاية نيسان 2016، مقارنة بمعدل -3.4 بالمائة المسجل مع نهاية كانون الأول 2015.

[2] في العام 2014، حصلت الخزينة حوالي 739 مليار ليرة من إيرادات الإتصالات بالنيابة عن البلديات (منها مبلغ 636 مليار متأخرات عن سنوات 2010-2013). من المبلغ المجموع ، تم تحويل ما قيمته 592 مليار ليرة لصالح البلديات خلال فترة كانون الثاني – نيسان 2016 والذي تم تسجيله من ضمن نفقات الخزينة.

[3] لا يبين الجدول 1-ب الأرقام الفعلية للموازنة بل يعتمد تعديلات بالمدفوعات والتحصيلات الإستثنائية ليعكس بشكل أدق الديناميكية الهيكلية للمالية العامة.

جدول 1-ب: ملخص المالية العامة - بما في ذلك التعديلات[1]

(مليار ل.ل.)	2015 ك2- نيسان	2016 ك2- نيسان	نسبة التغير 2015/2016
إجمالي ايرادات الموازنة والخزينة[1]	**4,734**	**5,012**	**5.9%**
إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها	**6,986**	**6,882**	**-1.5%**
• *تسديد فوائد*	2,039	2,174	6.6%
• *تسديد أقساط القروض الميسرة*	69	60	-12.9%
• *النفقات الأولية*	4,879	4,648	-4.7%
إجمالي العجز/الفائض	**(2,252)**	**(1,870)**	**-17.0%**
العجز الأولي/الفائض الأولي	**(145)**	**364**	**-351.7%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1بإستثناء 592 مليار ليرة من تحويلات الخزينة لصالح البلديات من إجمالي ايرادات الموازنة والخزينة للفترة بين كانون الثاني ونيسان 2016

الايرادات

ارتفع **إجمالي الإيرادات** بنسبة 6 بالمائة ليصل إلى 5,012 مليار ليرة في العام 2016 من 4,734 مليار ليرة في العام 2015.

شهدت **الإيرادات الضريبية** ارتفاعاً بقيمة 160 مليار ليرة لتبلغ 3,628 مليار ليرة في العام 2016. حققت الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال زيادة بقيمة 56 مليار ليرة، مع الإشارة إلى أن هذه الزيادة لا تعكس الأداء السنوي العام حيث أن نسبة كبيرة من هذه الضريبة يتم تحصيلها عادةً خلال شهري أيار وحزيران من كل سنة.

ارتفعت الضرائب على الأملاك بقيمة 53 مليار ليرة بشكل أساسي نتيجة الزيادة الحاصلة في رسوم التسجيل على العقارات بنسبة 15 في المائة لتصل إلى 255 مليار ليرة، وبهذا تبقى قريبة من المتوسط العام الذي سجلته خلال السنوات الخمس الماضية البالغ 247 مليار ليرة للفترات من كانون الثاني إلى نيسان 2011- 2015. تجدر الإشارة إلى أن فترة كانون الثاني- نيسان 2015 كانت استثنائية بمعنى أنها شهدت أدنى تحصيل لرسوم التسجيل منذ العام 2010.

زادت الضرائب الداخلية على السلع والخدمات بقيمة 29 مليار ليرة حيث ارتفعت الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 4 في المائة، نتيجة ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة المحصلة لدى الجمارك والضريبة على القيمة المضافة المحصلة داخلياً بنسبة 3 في المائة و5 في المائة على التوالي. في المقابل، إنخفضت التحويلات من الريجي بقيمة 23 مليار ليرة نتيجة التفاوت في توقيت الدفعات[4].

أما الضريبة على التجارة والمبادلات الدولية فقد زادت بقيمة 16 مليار ليرة مدعومة بالزيادة في الرسوم (19 مليار ليرة)، التي قابلها إنخفاض بالرسوم الجمركية (3 مليار ليرة). علاوة على ذلك، حققت رسوم الطابع المالي زيادة بقيمة 6 مليار ليرة خلال الفترة عينها.

إرتفعت **الإيرادات غير الضريبية** بقيمة 8 مليار ليرة لتصل إلى 1,043 مليار ليرة خلال كانون الثاني- نيسان من العام 2016، بسبب الزيادة الحاصلة في الرسوم والعائدات الإدارية بقيمة 22 مليار ليرة نتيجة ارتفاع رسوم جواز السفر ورسوم

[4] بلغت قيمة التحويلات من الريجي 20 مليار ليرة للفترة الممتدة بين كانون الثاني - نيسان 2016 مقارنة بقيمة 43 مليار ليرة للفترة عينها من العام 2015.

الإجازات. إضافة إلى ذلك، زادت الإيرادات غير الضريبية الأخرى (معظمها محسومات تقاعدية) بحوالي 22 مليار ليرة والغرامات والمصادرات بقيمة 11 مليار ليرة .

قابل هذه الزيادات انخفاض بقيمة 47 مليار ليرة في حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، بشكل أساسي نتيجة انخفاض إيرادات مرفأ بيروت من 60 مليار ليرة خلال كانون الثاني– نيسان 2015 إلى لا شيء خلال الفترة عينها من العام 2016.

أما إيرادات الخزينة فقد إرتفعت بقيمة 109 مليار ليرة (47 في المائة) لتصل إلى 341 مليار ليرة مع نهاية نيسان 2016.

النفقات

حقق **إجمالي النفقات** زيادة ملحوظة بلغت 487 مليار ليرة (7 في المائة)، ليصل إلى حدود 7,474 مليار ليرة للفترة الممتدة بين كانون الثاني ونيسان من العام 2016 مقارنةً مع 6,986 مليار ليرة للفترة عينها من العام 2015.

ارتفعت **النفقات الجارية الأولية**[5] بقيمة 133 مليار ليرة لتصل إلى 3,733 مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان 2016، وذلك نتيجة الزيادة في (أ) المدفوعات إلى المستشفيات بقيمة 101 مليار ليرة، (ب) المخصصات والرواتب وملحقاتها بقيمة 91 مليار ليرة، بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع الرواتب والأجور والتقديمات الاجتماعية بقيمة 92 مليار ليرة ومعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة 32 مليار ليرة، والتي قابلها إنخفاض بالتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب بقيمة 33 مليار ليرة، و(ج) المواد الستهلاكية بقيمة 43 مليار ليرة، التي تضمنت زيادة بقيمة 12 مليار ليرة لتغطية المحروقات وزيادة بقيمة 24 مليار ليرة متعلقة بالأدوية.

قابل هذه الزيادات بشكل جزئي (أ) انخفاض ملحوظ بالتحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 266 مليار ليرة، (ب) انخفاض في التحويلات إلى الهيئة العليا للإغاثة بحوالي 26 مليار ليرة، و(ج) تراجع في التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري بقيمة 10 مليار ليرة لتصل إلى لا شيء خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني ونيسان 2016.

إلى ذلك، ارتفعت **تسديدات الفوائد** بحوالي 135 مليار ليرة لتصل إلى 2,174 مليار ليرة. بلغت **تسديدات أقساط الديون الخارجية** حوالي 60 مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان 2016، بانخفاض بسيط بقيمة 9 مليار ليرة مقارنة مع فترة كانون الثاني– نيسان 2015.

أما **النفقات الرأسمالية** فقد زادت بقيمة 29 مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان 2016، بشكل أساسي نتيجة (أ) زيادة بقيمة 33 مليار ليرة في الإنشاءات الأخرى قيد التنفيذ الناتجة عن ارتفاع التحويلات إلى وزارة الطاقة، (ب) ارتفاع بقيمة 27 مليار ليرة في التحويلات إلى وزارة الأشغال العامة والنقل، (ج) زيادة بقيمة 33 مليار ليرة في النفقات الأخرى المتعلقة بالأصول الثابتة المادية، و(د) ارتفاع مدفوعات الصيانة بقيمة 11 مليار ليرة. قابل هذه الزيادة في النفقات الرأسمالية انخفاض في التحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار بما مجموعه 75 مليار ليرة.

شهدت **نفقات الخزينة**[6] زيادة كبيرة بلغت 149 مليار ليرة لتصل إلى 955 مليار ليرة خلال فترة كانون الثاني– نيسان 2016، بشكل أساسي نتيجة الارتفاع في المدفوعات للبلديات من 531 مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان 2015 إلى 757 مليار ليرة في الفترة عينها من العام 2016. قابل هذه الزيادة انخفاض بقيمة 58 مليار ليرة في الودائع وتراجع بقيمة 32 مليار ليرة في ردیات الضريبة على القيمة المضافة والتي بلغت 89 مليار ليرة خلال كانون الثاني– نيسان 2016.

[5] تتشكل النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بإستثناء تسديدات الفوائد وخدمة الدين.

[6] اعتباراً من عدد كانون الأول 2011، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير المالية الشهرية والفصلية والسنوية عن تلك المنشورة في نشرة الأداء المالي الشهري التي تنشرها وزارة المالية، وذلك بسبب إعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلف الخزينة ضمن بنود الموازنة بحسب تصنيفها الاقتصادي

الدين العام

بلغ **إجمالي الدين العام** 108,059 مليار ليرة مع نهاية شهر نيسان 2016، بزيادة قدرها 2,044 مليار ليرة (1.9 في المائة) مقارنةً بنهاية عام 2015، غير أن صافي الدين العام إزداد بوتيرة أبطأ بلغت 1.6 في المئة، نتيجة ارتفاع ودائع القطاع العام بقيمة 543 مليار ليرة (4.1 في المائة).

ارتفع **الدين بالعملة المحلية** لحدود 66,353 مليار ليرة من مبلغ 65,195 مليار ليرة، ليبقى في حدود 61 في المائة من إجمالي الدين. زادت محفظة مصرف لبنان من الديون بالعملة المحلية بحوالي 2,444 مليار ليرة، في حين انخفضت محفظة المصارف التجارية بقيمة 995 مليار ليرة. إلى ذلك، انخفضت محفظة المؤسسات العامة من الديون بالعملة المحلية بقيمة 256 مليار ليرة (3 في المائة) لتصل إلى 8,205 مليار ليرة.

أما **الدين بالعملة الأجنبية** فقد زاد بما يعادل 886 مليار ليرة ليصل إلى 41,706 مليار ليرة، ويعود ذلك أساساً إلى زيادة بحوالي 631 مليار ليرة في قيمة سندات اليوروبوند المتداولة في السوق، وارتفاع الفوائد المستحقة على سندات اليوروبند بقيمة 230 مليار ليرة. علاوةً على ذلك، ارتفعت "القروض الثنائية والمتعددة الأطراف والقروض من قطاع خاص أجنبي" بقيمة 135 مليار ليرة، في حين انخفضت سندات اليوروبوند والقروض الصادرة ضمن مؤتمري باريس 2 وباريس 3 بقيمة 68 مليار ليرة و43 مليار ليرة على التوالي، بشكل أساسي نتيجة تسديد أقساط الديون.

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول 2: إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	2015 ك2- نيسان	2016 ك2- نيسان	نسبة التغير 2015/2016
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**4,503**	**4,671**	**3.7%**
الإيرادات الضريبية	3,469	3,628	4.6%
الإيرادات غير الضريبية	1,034	1,043	0.8%
إجمالي إيرادات الخزينة	**231**	**341**	**47.3%**
إجمالي الإيرادات العامة	**4,734**	**5,012**	**5.9%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 3: الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	2015 ك2- نيسان	2016 ك2- نيسان	نسبة التغير 2015/2016
الإيرادات الضريبية	**3,469**	**3,628**	4.6%
ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، ومنها:	**887**	**943**	6.3%
ضريبة الدخل على الأرباح	226	219	-3.4%
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	334	362	8.5%
ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة	50	59	18.5%
ضريبة الدخل على الفوائد (5%)	254	282	11.3%
غرامات (ضريبة على الدخل)	24	21	-9.8%
ضريبة على الأملاك ، ومنها:	**419**	**472**	**12.6%**
ضريبة على الأملاك المبنية	149	152	1.8%
رسوم تسجيل على العقارات	221	255	15.2%
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها:	**1,349**	**1,378**	**2.2%**
الضريبة على القيمة المضافة	1,194	1,239	3.8%
ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها:	107	115	6.6%
رسوم تسجيل على السيارات	68	71	4.3%
رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية	39	43	11.6%
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها:	**643**	**659**	**2.4%**
الجمارك	229	226	-1.4%
رسوم، ومنها:	414	433	4.5%
رسوم على البنزين	200	215	7.5%
رسوم على التبغ	79	73	-7.1%
رسوم على السيارات	134	143	7.2%
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**170**	**176**	**3.4%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4: الإيرادات غير الضريبية

(مليار ل.ل.)	2014 ك2- نيسان	2015 ك2- نيسان	نسبة التغير 2015/2016
الإيرادات غير الضريبية	**1,034**	**1,043**	**0.8%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**722**	**675**	**-6.5%**
حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية، منها:	617	560	-9.3%
إيرادات كازينو لبنان	*38*	*36*	*-6.6%*
إيرادات مرفأ بيروت	*60*	*0*	*-100.0%*
إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني	*0*	*0*	*-*
إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية	*519*	*524*	*1.0%*
حاصلات من مؤسسات مالية عامة (مصرف لبنان)	61	61	-0.2%
حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	42	51	21.1%
حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	1	3	114.8%
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**255**	**277**	**8.6%**
رسوم إدارية، ومنها:	205	216	5.4%
رسوم كتاب العدل	*11*	*12*	*3.7%*
رسوم جواز السفر/ الأمن العام	*75*	*86*	*14.4%*
رسوم السير	*80*	*77*	*-3.9%*
رسوم قضائية	*10*	*11*	*6.2%*
رسوم القيادة	*9*	*7*	*-26.3%*
عائدات إدارية	19	20	7.2%
مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)	1	1	0.6%
رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)	24	33	38.0%
رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	7	7	5.0%
الغرامات والمصادرات	**5**	**16**	**222.7%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة (معظمها محسومات تقاعدية)	**52**	**75**	**42.6%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول 5: الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	2015 ك1-2 نيسان	2016 ك1-2 نيسان	نسبة التغير 2016/ 2015
1. النفقات الجارية	**5,707**	**5,966**	**4.5%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	2,388	2,479	3.8%
مخصصات ورواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية	1,575	1,667	5.9%
معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها:	654	686	4.9%
معاشات التقاعد	565	591	4.5%
تعويضات نهاية الخدمة	89	95	7.7%
تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب 1/	160	126	-20.9%
تسديد فوائد ومنها: *2/*	2,039	2,174	6.6%
فوائد على القروض الداخلية	1,441	1,544	7.1%
فوائد على القروض الخارجية	598	630	5.4%
التعديلات المحاسبية *3/*	1	43	N.M.
تسديد أقساط ديون خارجية	69	60	-12.9%
مواد استهلاكية، ومنها:	95	138	45.5%
نفقات تغذية	25	23	-7.8%
محروقات	3	14	N.M.
أدوية	47	72	51.5%
خدمات خارجية	51	59	14.6%
تحويلات أخرى، ومنها:	811	646	-20.4%
مؤسسة كهرباء لبنان43/	583	317	-45.6%
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	0	20	N.M.
الهيئة العليا للإغاثة	27	1	-96.9%
التحويلات إلى القطاع غير العام	79	101	29.1%
التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري 5/	10	0	-100.0%
المساهمات لمؤسسات المياه	0	0	N.M.
المحكمة الخاصة بلبنان	0	0	N.M.
نفقات جارية أخرى، ومنها:	206	325	57.4%
مستشفيات	174	275	57.8%
نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها)	27	48	76.6%
دعم الفوائد المدينة	48	43	-9.8%
2. النفقات الاستثمارية	**352**	**381**	**8.2%**
استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية	0	0	25.2%
تجهيزات	22	29	31.1%
إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها:	245	223	-9.0%
تحويلات أخرى	0	0	N.M.
مجلس الجنوب	20	11	-45.3%
مجلس الإنماء والإعمار	156	81	-48.0%
وزارة الأشغال والنقل	20	47	131.1%
أخرى، ومنها:	47	81	70.1%

الهيئة العليا للإغاثة	4	2	-50.0%
صيانة	73	84	15.1%
نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	12	45	276.0%
3.سلفات موازنة6/	**86**	**120**	**38.5%**
4. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) 7/	**33**	**48**	**46.3%**
5.نفقات الخزينة 8/	**807**	**955**	**18.4%**
بلديات	531	757	42.6%
أمانات	21	23	10.9%
ودائع 9/	112	53	-52.2%
أخرى، ومنها:	143	122	-14.8%
ردّيات الضريبة على القيمة المضافة	120	89	-26.5%
6. إنفاق غير مبوّب	0	2	N.M.
7. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**6,986**	**7,474**	**7.0%**

المصدر:كشف حساب رقم 36،نفقات الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، الأرقام الاجمالية لنشرة الأداء المالي بعد التسوية
1/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (6)
2/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم (7).
3/من الجدير ذكره بأن قسائم بقيمة 41.4 مليار ليرةاضافةً إلى مدفوعات فوائد مخصومة بقيمة 1.9 مليار ليرة مستحقة بتاريخ 2015/12/31 قد تم تسجيلها في النظام المحاسبي بتاريخ 2016/1/2.
4/ للتفاصيل حول التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الرجاء مراجعة جدول رقم (8). تم اعادة تصنيف التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من "نفقات الخزينة الاخرى" الى التحويلات المختلفة في أعقاب اعادة التصنيف في اقتراح الموازنة لعام 2009 وبما يتماشى مع نشرة الأداء المالي
5/ تتضمن التحويلات لصالح المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري كلا من النفقات الإدارية ودفعات القمح المدعوم.
6/ سلفات الموازنة كانت مصنفة سابقًا تحت البند "غيره". نظراً لنموها، وفي إطار جهود وزارة المالية لتأمين الشفافية، سوف يتم تبويبها بشكل مستقل. وسوف تتم قوننتها لاحقًا، وحينها فقط يمكن تصنيفها وفقاً لطبيعتها الاقتصادية في نظام الموازنة.
7/يتضمن هذا البند -باستثناء الرواتب والأجور- كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم مديرية المالية العامة المستندات اللازمة.
8/ اعتبارا من كانون الأول 2011، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظراً لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.
9/ان الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق المالية، من ايرادات محصلة لصالحهم.

جدول 6: التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب والأجور

(مليار ل.ل.)	2015 ك2- نيسان	2016 ك2- نيسان	نسبة التغير 2015/2016
تحويلات إلى مجلس الجنوب	2	3	20.7%
تحويلات إلى مجلس الإنماء الإعمار	6	16	190.8%
تحويلات إلى صندوق المهجرين	2	2	0.0%
تحويلات إلى الجامعة اللبنانية	150	98	-34.4%
تحويلات إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء	0	7	N.M.

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 7: تفاصيل عمليات خدمة الدين[1]

(مليار ل.ل.)	2015 ك2- نيسان	2016 ك2- نيسان	نسبة التغير 2015/2016
تسديد فوائد	**2,039**	**2,174**	**6.6%**
الدين بالعملة المحلية	1,441	1,544	7.1%
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	598	630	5.4%
*فوائد على اليوروبوند**	564	604	7.0%
*فوائد على قروض خاصة**	2	1	-40.3%
فوائد على قروض ميسّرة	31	24	-21.3%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1/ ان تصنيف مدفوعات خدمة الدين تنقسم إلى فئتين: تسديد الفوائد (بحسب تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة) وتسديد أقساط القروض الميسرة المخصصة لتمويل المشاريع.

**تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول 8: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان[1]

(مليار ل.ل.)	2015 ك2- نيسان	2016 ك2- نيسان	نسبة التغير 2015/2016
شركة كهرباء لبنان، ومنها:	**583**	**317**	**-45.6%**
خدمة الدين	*11*	*8*	-27.5%
تسديدات لشراء غاز، فيول ووقود	*571*	*309*	-46.0%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(1) قبل عام 2005 كانت التحويلات إلى كهرباء لبنان تسجل تحت بند "نفقات الخزينة" إذ كانت تدفع عن طريق سلفات خزينة صادرة بمراسيم عن مجلس الوزراء. اعتبارا من 2005 أصبحت هذه التحويلات تصنف في الموازنة على أنها قروض. عام 2009 تمت إعادة تصنيف هذه التحويلات لتصبح في خانة الدعم. هذه التحويلات ظلت حتى آب 2010 تدخل في خانة "نفقات الخزينة" في تقارير الأداء الضريبي إلى أن تم نقلها إلى خانة "نفقات الموازنة". إلا أن إعادة التصنيف هذه لم تنعكس في الأعداد الصادرة لعام 2010 من مرصد المالية العامة لتفادي أي خلل في الجداول كما للمحافظة على إمكانية المقارنة مع الأرقام من العام نفسه. ابتداء من كانون الثاني 2011 أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تندرج في خانة "نفقات الموازنة".

القسم الثالث: الدين العام

جدول 9: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية شهر نيسان 2016

(مليار ل.ل.)	2014 ك1	2015 ك1	2016 نيسان	نسبة التغيير ك1 2015- نيسان 2016
إجمالي الدين العام	**100,356**	**106,015**	**108,059**	**1.93%**
الدين بالعملة المحلية	**61,752**	**65,195**	**66,353**	**1.78%**
** فوائد متراكمة من الدين*	1,029	997	1,028	3.11%
أ- مصرف لبنان (يتضمن REPOs)	19,855	24,308	26,752	10.05%
ب- المصارف التجارية	31,468	29,878	28,883	-3.33%
ج- ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها	10,429	11,009	10,718	-2.64%
مؤسسات عامة	7,701	8,461	8,205	-3.03%
سندات فروقات المتعهدين1/	180	180	180	0.00%
دين بالعملة الأجنبية *2/*	**38,604**	**40,820**	**41,706**	**2.17%**
أ-القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	2,752	2,479	2,614	5.63%
ب- ديون باريس 2 (يوروبوند وقروض) 3/	1,743	1,182	1,114	-5.73%
ج- ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض) *4/*	986	810	767	-5.28%
د- إصدارات يوروبوند في السوق	32,584	35,846	36,478	1.76%
هـ- فوائد متراكمة على اليوروبوند	425	435	665	52.87%
و- سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية *5/*	114	68	68	0.00%
ودائع القطاع العام	**13,965**	**13,227**	**13,770**	**4.11%**
صافي الدين العام *6/*	**86,391**	**92,788**	**94,289**	**1.62%**
إجمالي القيمة السوقية للدين*7/*	**67,373**	**68,779**	**68,631**	**-0.25%**
النسبة من اجمالي الدين العام	**67%**	**65%**	**64%**	**-2.13%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العام

1/ سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية. تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية.

2/ أرقام كانون الأول 2014- كانون الأول 2015 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقًا نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

3/ ديون باريس 2 (القروض واليوروبوند) تتضمن يوروبوند صادرة أساساً لمصرف لبنان بقيمة 1,870 مليار دولار ضمن مؤتمر باريس 2.

4/ يوروبوند صادرة لماليزيا كجزء من مساهمة باريس 3، قرض للبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، قرض للإمارات العربية المتحدة، شريحة أولى للقرض الفرنسي في شباط 2008 ، شريحة أولى لقرض الاتحاد الأوروبي.

5/ سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاكات ومقاولات).

6/ يتم حساب صافي الدين العام عن طريق طرح ودائع القطاع العام من اجمالي الدين العام.

7/ إجمالي القيمة السوقية للدين هي اجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 2 و3.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تلفون: 961 1 981057/8
فاكس: 961 1 981059